منشورات لجنة تاريخ الأردن
سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن
٢٢

التطوّر التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن

ور محمد سعيد النابلسي

منشورات لجنة تاريخ الأردن

سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن

٢٢

التطوّر التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن

الدكتور محمد سعيد النابلسي

٣٣٢,٠٩٥٦٥

م ح م

محمد سعيد النابلسي

التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن / محمد سعيد النابلسي.- عمّان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٤ .

ص (٥٤) (منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٣٧)

(سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن؛ ٢٢)

ر.أ (١٩٩٤/٢/١٢٨)

١ . البنوك والأعمال المصرفية - تاريخ - الأردن

أ. العنوان ب. السلسلة ج. السلسلة:

سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن؛ ٢٢

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسرّ «لجنة تاريخ الأردن» أن تقدّم للقرّاء الكتاب الرابع والثلاثين من منشوراتها، عن «التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن» الذي أعدّه معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي الأردني، وهو الثاني والعشرون في سلسلة «الكتاب الأم في تاريخ الأردن».

وكان قد صدر قبله في هذه السلسلة واحد وعشرون كتابا، بالاضافة إلى أربعة كتب في سلسلة «كتب المطالعة»، وسبعة كتب في سلسلة «البحوث والدراسات المتخصصة»، وكتاب واحد في سلسلة «المصادر والمراجع»، يجد القارئُ الكريم ثبتا بها في نهاية هذا الكتاب.

وقد رأينا أن نضع بعد هذا التقديم: مقدمة الكتاب الأول في سلسلة «الكتاب الأم في تاريخ الأردن»، تماما للفائدة.

ونسأل الله جلّت قدرته أن يجد القرّاء في هذه المنشورات الفائدة المرجوّة.

رئيس اللجنة

عمّان في:
ذي الحجة ١٤١٤هـ
أيار (مايو) ١٩٩٤م

مقدمة الكتاب الأول
من سلسلة: «الكتاب الأم في تاريخ الأردن»

«لجنة تاريخ الأردن» لجنة مستقلة، تتخذ مقرها في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بعمان، ألّفها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد من رؤساء: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، والجمعية العلمية الملكية، بعد أن وجّه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة الى سموّه - في العشرين من شوال ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ من حزيران ١٩٨٧ م - طلب جلالته فيها ان يتولّى سموّه تأليف لجنة مستقلّة «من المفكرين والمؤرّخين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطوّر بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطّة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن، في إطار تاريخ أمّته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخّى الحقيقة وحدها، ولا يقصد الا وجه الحق، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة من الكتب لمختلف الفئات من الناشئة الى جمهرة المثقّفين الى كبار المتخصّصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة».

وقد وضعت اللجنة خطّة متكاملة لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن، لإنجاز ثلاثة مشروعات - تصدر في ثلاث سلاسل متتابعة★ - هي:

أ - سلسلة الكتاب الأم.

ب - سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة .

ج - سلسلة كتب المطالعة.

★ أضافت «لجنة تاريخ الأردن» سلسلة رابعة، هي: «سلسلة المصادر والمراجع».

واستكتبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصّصين – من داخل الأردن وخارجه – لإعداد تلك البحوث والدراسات والكتب.

ويسر اللجنة أن تقدم للقرّاء هذا الكتاب وهو الأول في «سلسلة الكتاب الأم» عن تاريخ الأردن، وستتابع «لجنة تاريخ الأردن» – بمشيئة الله – إصدار بحوث «الكتاب الأم» بحيث ينشر كل بحث فور إنجازه.

والله نسأل أن يكون هذا الجهد بداية طيبة نافعة للقرّاء والباحثين في تاريخ الأردن، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الدكتور ناصر الدين الأسد
رئيس لجنة تاريخ الأردن
رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية
(مؤسسة آل البيت)

تمهيد:

قلما تمكنت دولة من تحقيق نمو مطرد دون أن تحدث تطوراً موازياً في قطاعها المصرفي، إذ إنه حلقة الوصل بين المدخرات الوطنية والاستثمار الذي يعتمد على تلك المدخرات.

وبتقدم الاقتصاد واتساعه، وتشعب عملياته واهتماماته، فإن القطاع المصرفي ذاته يضطلع بأدوار ومهام جديدة، تتناسب مع اتساع السوق، فيوفر للمدخرين أدوات جديدة لدعم ادخاراتهم والحفاظ عليها، ويتيح هذه المدخرات بأساليب متنوعة، وآليات مختلفة للمستثمرين تلبي حاجاتهم المتنوعة للتمويل.

وفي الأردن وصل الجهاز المصرفي إلى مرحلة متطورة ومتميزة بالمقارنة مع الأقطار النامية ذات الأوضاع المشابهة. فقد شهد هذا القطاع نمواً سريعاً على الصعيدين الكمي والنوعي، حتى أصبح يضم مختلف أنواع المؤسسات المصرفية اللازمة لدفع مسيرة التنمية، ويقدم كثيراً من الخدمات المتنوعة المتوافرة في الأسواق المالية المتقدمة.

وتهدف هذه الدراسة – بشكل رئيسي – إلى توفير مرجع تاريخي يغطي تطور الأنشطة المصرفية في الأردن بشكل شامل ومتكامل على الصعيد المؤسسي، من الناحيتين الكمية والنوعية، منذ بداياتها الأولى وحتى الوقت الحاضر. ومن المعلوم أن التطور المؤسسي للجهاز المصرفي يرتبط بعلاقة وثيقة بتطور السياسة النقدية في إطار النظام المصرفي. ولذلك فقد ارتؤي أن يتضمن الفصل الأول الإشارة إلى الانعطافات الكبرى في السياسة النقدية، ولكن بقيت القضايا التخصصية خارج موضوع البحث.

ومع أن المرء لا يحتاج إلى جهد كبير كي يتبين أن الازدهار الحقيقي والتطور الذي حققه القطاع المصرفي الأردني قد تركز في العقود الأربعة الأخيرة، إلا أن الدراسة، وبهدف استكمال تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، ستغطي – بشكل موجز – الفترة

السابقة لانشاء المملكة الأردنية الهاشمية.

وتقع الدراسة في ثلاثة فصول متتالية، يلقي الفصل الأول منها نظرة موجزة على واقع الجهاز المصرفي والمالي خلال المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الأردني. ويستعرض الفصل الثاني في جزأين: بدايات العمل المصرفي الأردني والتطورات المصرفية: أولاً، في عهد امارة شرق الأردن. وثانياً، منذ استقلال المملكة وحتى انشاء البنك المركزي. أما الفصل الثالث فيتناول - بالتفصيل - تطور مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي والمالي منذ انشاء البنك المركزي وحتى عام ١٩٩٣.

الفصل الأول:
واقع الجهاز المصرفي والمالي في الأردن وتطوره - نظرة عامة:

إن التطور الاقتصادي والنمو المصرفي في الأردن متلازمان إلى حد التزامن، فعندما كان الاقتصاد الأردني يخطو خطواته الأولى مع بداية تأسيس الامارة عام ١٩٢١، كان النقد قليل التداول، إذ اعتمد الأردنيون في تعاملهم الإقتصادي على المقايضة. ولكن حجم التعامل نفسه كان قليلاً ومحدوداً، وحجم التجارة الخارجية في أدنى درجاته، والعملة المستخدمة لم تكن عملة محلية، لعدم وجود اقتصاد واضح المعالم، أو ترتيبات مؤسسية قادرة على إصدار النقد، وحمايته، وتنظيمه. ولذلك فإن النقد كان إما عملة سورية، أو فلسطينية، أو نقوداً ذهبية وفضية صادرة عن الدولة العثمانية.

وحسب ما يقوله آدم سميث، فإن درجة تقسيم العمل في السوق تعتمد على حجمه. وبنمو السوق، فإن الحاجة إلى تقسيم العمل بين حاملي الأرصدة الفائضة وطالبيها، أو بين المدخرين والمستثمرين، لا تتوافر في السوق الصغيرة، إذ تغلب العلاقات غير المؤسسية على تبادل النقود، وتقتصر العمليات المصرفية على القروض الحسنة، أو القروض المقدمة من المرابين بأسعار فائدة عالية واستغلالية، أو على تبديل العملة بعملة أخرى ضمن حدود هامشية ضيقة جداً. ولكن اتساع السوق، ونشوء فعاليات واستثمارات جديدة، تخلق فئة من المستثمرين الراغبين في التمويل المتاح لدى المدخرين. وبتوسع حجم المعاملات الاقتراضية والاستثمارية بالتدريج، يجد السوق أنه من المستحيل التوفيق بين الطرفين بالوسائل غير المؤسسية. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى الوساطة المالية التي تأخذ فوائض المدخرين مقابل ضمانات ومردود متفق عليهما، وتصبح هذه المؤسسات هي المتصرفة فيما يتجمع لديها من أموال، فتعيد إقراضها إلى الراغبين ضمن شروط وكلفة يتم الاتفاق عليها.

وإذا كان النشاط الاقتصادي قوياً متنامياً، فإن الطلب على الأموال المدخرة يزداد، فتضطر مؤسسات الوساطة المالية إلى أن تنشط في جمع المدخرات، أو أن ترفع من كلفة الاقراض، لأن السعر الأعلى هو الوسيلة المتبعة لتوزيع الموارد المحدودة بين مختلف الراغبين

في الحصول عليها. وباستمرار النمو الاقتصادي فإن حاجات المستثمرين تأخذ في التنوع، فبعضهم يريد قروضاً قصيرة الأجل، ومنهم من يريد قروضاً متوسطة الأجل أو طويلة، وبعضهم يريد فتح اعتمادات للاستيراد، وآخر يريد كفالة حسن تنفيذ للدخول في عطاء. وبتنوع الحاجات إلى القروض، وباختلاف آجالها، فإن مؤسسات الوساطة المالية تنوع - بدورها - وسائل الاقراض وأدواته وشروطه، وتسعى في الوقت نفسه لكي توازن بين حجم الودائع لديها، وطبيعتها وآجالها. وهكذا، يحصل انقسام في العمل بين المستثمرين والمودعين ونشاطات الوسطاء الماليين أنفسهم.

وفي بدايات الاقتصاد الأردني، كانت سيولته متدنية، خاصة في عقد الثلاثينات حيث ساد العالم الكساد الكبير الذي لم ينته إلا مع ابتداء الحرب العالمية الثانية. وساد اسلوب المقايضة في إنجاز المعاملات، ولكن مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، واعلان الأردن مملكة هاشمية مستقلة، بدأت الحركة الاقتصادية تتزايد فيه. ومن هنا بدأت تتكامل العناصر المختلفة لمجتمع اقتصادي حديث، تلعب النقود فيه دوراً أوضح، من حيث وظائفها كوحدة قياس، ووسيلة لتيسير التبادل، ومستودع للقيمة.

ومن ذلك التاريخ، تولدت أيضاً بذرة الإدارة النقدية، فلقد تبنى الأردن قاعدة (واحد لواحد) في إصدار النقد. فقد كان آنذاك عضواً في منطقة الاسترليني، ويحتفظ بأرصدته الأجنبية المحدودة بأوراق مالية محررة بالجنيه الاسترليني. وكان يقابل كل جنيه يصدره في المملكة إيداع ما يقابله بالجنيه الاسترليني. وهكذا لم يعان الأردن من التضخم النقدي، بل إن التضخم البسيط الذي كان يحصل فيه، عندما يحصل، كان ينجم أساساً عن تردي الموسم الزراعي، ونقص السلع المتاحة في السوق.

وفي عام ١٩٤٨ تعرض الأردن لهزة عنيفة نتجت عن احتلال فلسطين، ونزوح آلاف اللاجئين إليه. وفي عام ١٩٥٠ توحدت باقي فلسطين غير المحتلة مع شرق الأردن. واتسعت رقعة المملكة الأردنية الهاشمية، وتوسع اقتصادها، وخاصة في مجالي الزراعة والسياحة. وسك الأردن عملته المستقلة، وصار يدير - بنفسه - إصدار النقد وتصريفه، ولكن مراقبة البنوك لم تكن موجودة على الاطلاق.

وعندما تسلم جلالة الملك الحسين مقاليد الحكم في الأردن، بدأ الاقتصاد في التوسع، وازداد عرض النقد. ولكن عرض النقد بقي في معظمه نقداً لدى الجمهور أكثر مما كان على شكل ودائع لدى البنوك، إذ إن الوعي المصرفي والتعامل مع المصارف كانا حتى

ذلك التاريخ محدودين. ولذلك لم تساهم البنوك بشكل فعال في خلق النقد. ووجد في الأردن آنذاك نظام ائتمان مواز، حيث إن ازدياد أعداد أصحاب الرواتب والأجور، جعلهم قادرين على الاقتراض من محلات المبيع والدكاكين، ومن ثم تسوية تلك الديون على أساس شهري ينسجم مع مواعيد دفع تلك الرواتب. ولذلك فإن تغلغل نظام المدفوعات الموازي أثر على نمو القطاع المصرفي، وعلى درجة تسييل الاقتصاد. ويبدو أن كثيراً من الناس لم يفيدوا كثيراً من التعامل مع المصارف لأسباب دينية ناتجة عن تحريم الفائدة، وكذلك بسبب ارتفاع كلفة الايداع والسحب على المواطن ذي الدخل المحدود في ضوء حجم المدخرات القليلة. وقد شهد القطاع المصرفي آنذاك تركزاً كبيراً، حيث كان معظم التسهيلات الائتمانية يمنح لأنشطة معينة، ولمدد محدودة. ومع أن هذه الصفة بقيت ملازمة للقطاع المصرفي إلا أن نسبة التركز انخفضت مع الوقت. فقد كانت التجارة - وحتى نهاية عقد الستينات - تستأثر بالنصيب الأوفر من الائتمان المصرفي، لأن حجم التجارة كان كبيراً، ولأن الائتمان التجاري أقل أنواع الائتمان مخاطرة بالنسبة للمصارف. ولكن انتقال التجار إلى تنويع فعالياتهم الاقتصادية، وفي مجالات كالصناعة والبناء والنقل، ودخول أعداد جديدة ميدان العمل الاقتصادي، فرض على البنوك أن تنوع في ائتمانها.

وقد ساهم في تركز الائتمان عدة حقائق أساسية إضافية، أهمها: قلة عدد المصارف المرخصة في الأردن، وكذلك عزوف هذه المصارف عن المخاطر وتبنيها لسياسات ائتمانية تعتمد نظام الجاري مدين، والائتمان قصير الأجل. وقد كانت القروض تعطى باستمرار على أساس شخصي اعتماداً على سمعة المقترض، وحجم معاملاته، ووزنه الاقتصادي. وكذلك فإن البنوك كانت تمنح القروض مقابل ضمانات عقارية أو مالية. وحيث إن هذه المؤهلات لم تتوافر إلا في عدد محدود آنذاك، فقد بقي الائتمان مركزاً في نسبة ضئيلة من الراغبين فيه.

ولكن توسع حركة النشاط والعمران مع نهاية الخمسينات ومطلع الستينات، ودخول الأردن في مرحلة التخطيط، ونمو دور القطاع العام، جعل الحكومة راغبة في تنويع الائتمان والتمويل لقطاعات أكثر من الشعب، وتنويع آجال القروض الممنوحة وأهدافها. ولذلك بدأت في إنشاء مؤسسات إقراض متخصصة تقدم قروضاً لأغراض محددة بأسعار فوائد أقل من الفوائد التجارية، وبشروط وآجال أيسر وأسهل. وقد ساهم هذا التطور في

دعم قطاعات الصناعة والزراعة والاسكان والعمل التعاوني. واستطاعت هذه القطاعات أن توفر لنفسها مصدرين من التمويل، هما: المؤسسات المتخصصة، والمصارف التجارية، وذلك في ظل تطور قدرة هذه القطاعات على تقديم الضمانات المناسبة. وبهذا،نشأ تقسيم جديد للعمل الائتماني بين مؤسسات الاقراض المتخصصة والبنوك المرخصة، حيث كانت الأولى تقدم قروضاً طويلة الأجل بهدف تمويل البنى التحتية والمكائن التي تعتبر عالية المخاطر، بينما ظلت الثانية تقدم التسهيلات قصيرة الأجل لهذه القطاعات لتيسير معاملاتها التجارية، وسد الفجوات المالية الناشئة عن التفاوت بين قبض مستحقاتها، واستحقاق التزاماتها.

ولما أنشئ البنك المركزي عام ١٩٦٤، دخل الأردن عصراً جديداً من السياسات النقدية والمالية والمصرفية. فقد اعتبر البنك المركزي نقلة نوعية في هذا المجال. وقد تولى هذا البنك مهام مجلس النقد الأردني، ودائرة مراقبة العملة الأجنبية، وأخذ مهام جديدة مثل: إدارة الاحتياطي باستقلالية أكثر مكنته من تنويع استثمارات احتياطي المملكة من العملات والأرصدة الأجنبية بدلاً من حصرها في الاسترليني، ومراقبة البنوك التجارية، حيث كانت حتى تاريخ تأسيس البنك تمارس المراقبة الذاتية. وكذلك، فإن البنك المركزي الذي صار بنكاً للبنوك أصبح الوكيل والمستشار المالي للحكومة. وقد ساهم وجود البنك المركزي في دعم وتنويع العمل المصرفي من حيث مؤسساته وآلياته وأحجامه، مستفيداً من النمو الاقتصادي الذي بدأ بدوره يتطلب هذا التنويع لمواجهة متطلبات تقسيم العمل داخل السوق نفسها.

وقد عمل البنك المركزي منذ تأسيسه على تنويع المؤسسات المصرفية، وعددها، وتوزيع وجودها الجغرافي في مختلف أنحاء المملكة، بحيث تلبي الحاجات المستمرة للخدمات المالية المصرفية. ولقد ساهم البنك المركزي في زيادة أعداد البنوك التجارية سواء كانت أردنية أم مختلطة، أم كانت فروعاً لمؤسسات مصرفية دولية. وقد كان الغرض الاساسي من هذا التوجه: كسر الاحتكارية في عدد محدود من المصارف (Oligopoly)، ورفع مستوى الخدمات المقدمة منها، وتوسيع باب التعامل مع اعداد أكبر من الجمهور. وقد ساهمت التعددية المصرفية في زيادة التنافس بين البنوك لجذب الودائع، وتسهيل المعاملات، وتوسيع نوافذ الائتمان، وادخال الادارة المصرفية الدولية، وما تتمتع به من كفاءة عالية وأساليب حديثة، إلى السوق الأردنية. ولكن الحدث الأبرز في هذا المجال

هو إنشاء البنك الاسلامي الاردني عام ١٩٧٩ برأسمال عربي مختلط، بموجب قانون خاص. وتبع تأسيس البنك انشاء مؤسسات إسلامية (لا ربوية) أخرى. وقد ساهم هذا التنويع في جذب مدخرات كثير من العملاء الذين كانوا يترددون - لأسباب دينية - في التعامل مع المصارف المرخصة الأخرى.

وكذلك، فقد ساهم البنك المركزي، بصفته مستشاراً مالياً للحكومة، في توفير التمويل اللازم للخزينة بالقروض طويلة الأجل بهدف تغطية أجزاء من إنفاقها التنموي. ولهذا، فقد أصدرت الحكومة قانون الدين العام، الذي استطاعت بموجبه أن تصدر اذونات خزينة وسندات لبيعها للمواطنين وللمؤسسات. وبفضل هذا المنفذ، تمكنت الحكومة من إيجاد وسيلة تمويلية مستمرة لنفسها. وبالاسلوب نفسه، استطاع البنك المركزي أن يرتب قروضاً مجمعة «Syndicated Loans» من المصارف المحلية والعربية والدولية بقصد تمويل المشروعات التنموية مقابل ضمانات رسمية تصدرها الحكومة لتلك الغاية. وفي هذا المجال، قدمت الخزينة ضمانات من أجل استصدار قروض مشتركة أو سندات لصالح بعض المؤسسات العامة غير الداخلة في الموازنة العامة والشركات المساهمة العامة، خاصة شركات الامتياز. وبفضل الحوافز الضريبية التي تمتعت بها عوائد الاذونات والسندات والاسناد، فقد أقدمت البنوك التجارية على المساهمة في هذا النوع من الائتمان بشكل متواصل وبمقادير كبيرة فعلاً.

وفي مجال الوسائل المالية، ساهم البنك المركزي أيضاً في خلق أدوات جديدة مثل: شهادات الإيداع (Certificates of Deposit)، وتوسيع القبولات المصرفية (Bankers' Acceptances)، والائتمان الاستهلاكي (Consumer Credit)، بهدف تعميق سوق النقد في الأردن وتنويع أدواته. ولكن هذه الوسائل الجديدة كانت بحاجة إلى مؤسسات تديرها وتشرف عليها. ولذلك، قام البنك المركزي بالتوقف في نهاية السبعينات عن ترخيص بنوك جديدة وفتح المجال أمام المؤسسات المالية والاستثمارية والعقارية من أجل تقديم خدمات استشارية واستثمارية لعملائها، والعمل كوسيط مالي بين أصحاب فوائض المال وبين الراغبين في الحصول عليه بأشكال وشروط وآجال مختلفة. وقد تم بالفعل ترخيص عدد من الشركات المالية التي حصرت وظائفها في أمور محددة مثل: تقديم النصح والمشورة، واستثمار المحافظ المالية، وإدارة إصدارات الأسهم والسندات والاسناد وتغطيتها، وتقديم القروض الاستثمارية، وقبول الودائع بشروط محدودة غير مفتوحة كما

هو الحال لدى البنوك التجارية. أما الشركات العقارية، فقد نشطت في مجال جمع المدخرات الموجهة للإسكان، وفي إقامة المشروعات السكنية وبيعها بالتقسيط، أو في تمويل المشروعات التي يقوم بها البناؤون والمتعهدون في قطاع الانشاءات.

وأمام هذا التطور، بدا واضحاً أن الأردن بحاجة إلى خلق سوق مالية (بورصة) للتعامل بالأوراق المالية والأسهم، حيث كان التداول في الأسهم - حتى انشاء سوق عمان المالي - يتم عن طريق سماسرة محدودين. ولما توسع السوق، وكثر عدد الراغبين في البيع والشراء، صار الاسلوب الأولي في التعامل غير ممكن. وكذلك، فقد كان التعامل في الأذونات والسندات يتم مباشرة بين البنك المركزي بصفته وكيلاً مالياً للحكومة وبين حاملي هذه السندات. وانحصر معظم التعامل في دفع الفوائد المستحقة أو عند الاطفاء. وبدا واضحاً أن استمرار العمل بهذا الاسلوب لم يكن مجدياً. ومن ناحية أخرى، فقد كان هناك عدد متزايد من صغار المدخرين يرغبون في الاستثمار بالاسهم والسندات، ولم يرغبوا - بالضرورة - في حملها لآجال طويلة، أو حتى موعد إطفائها. ولهذا فقد رأى البنك المركزي أن توفير عنصر السيولة لهذه الفئة بالذات وللأسباب الأخرى التي ذكرت آنفاً، يستدعي إنشاء سوق عمان المالي. وقد بدأت السوق بداية متواضعة عند إنشائها، حيث لم تتوافر عناصر السعة والعمق والمرونة فيها. ولكن - مع الوقت - ازدادت عمقاً بتطور احجام وأنواع الأوراق المالية وعدد الشركات المساهمة العامة. وصار حجم النشاط في السوق مؤشراً على مدى الفعالية الاقتصادية العامة.

وقد كان لإنشاء السوق أثر مباشر على توسيع سوق رأس المال المنتج وزيادة الإدخارات الموجهة نحو الاستثمار. فهنالك أعداد كبيرة من صناديق الادخار والاستثمار الموجودة في الأردن، في الشركات المساهمة، والمؤسسات العامة، ومؤسسات الضمان والجامعات والنقابات وغيرها ممن رأى في الاستثمار فرصة لزيادة موجوداته ومجابهة التزاماته. وبالرغم من بعض النقد الموجه إلى بورصة عمان، فإنها - دون شك - كانت عنصراً محركاً للاستثمار، وتوجيه الادخار بقدر أكبر بكثير مما يبدو للعيان.

وأثناء هذه الرحلة الطويلة التي كان فيها قطاع المصارف والمال القطاع الرائد في الأردن في مجال الوساطة بين الادخار والاستثمار، لعب هذا القطاع دوراً آخر لا يقل أهمية، ألا وهو دوره في عملية الاستقرار والتصحيح التي مارسها بشكل مستمر. ولقد مر الأردن بعدد كبير من التجارب القاسية التي كان يمكن أن تؤثر على استقراره واستمرار

نموه. ولكن مزيجاً من السياسات المالية والنقدية التصحيحية ساهمت في تصويب الأوضاع، وإشاعة جو الثقة والتوازن فيه.

ففي عام ١٩٦٧، مر الأردن بأزمة اقتصادية حادة نتيجة لاحتلال الضفة الغربية. ومن جملة ما نتج عن ذلك الاحتلال من إشكالات كبيرة هو انحباس كثير من ودائع الضفة الغربية في البنوك هناك، واغلاق البنوك لفروعها العاملة. وأمام هذه المشكلة وضع البنك المركزي حلولاً مقنعة حافظت على الجهاز المصرفي، وعلى ودائع الأردنيين. وواصل البنك المركزي معالجة الآثار المترتبة على إفلاس بنك انترا (بنك لبناني) في أواخر عام ١٩٦٦، والذي شمل فروعه العاملة في الأردن. واستطاع البنك المركزي بالتعاون مع القطاع المصرفي الأردني أن يحتوي هذه الأزمة.

وأخيراً، وفي نهاية ذلك العام الحافل، قامت بريطانيا بتخفيض قيمة الجنيه الاسترليني الذي كانت تشكل الموجودات منه لدى البنك المركزي حوالي ٣٠٪ من مجموع احتياطي المملكة من العملات الأجنبية. وبعد دراسة متعمقة لهذه المشكلة، قرر الأردن أن يحافظ على قيمة الدينار ثابتة بالقياس للدولار، متحملاً بذلك خسارة بلغت (٦,٤) مليون دينار، وأعاد تنويع احتياطياته بعيداً عن الاسترليني.

وتوالت الأزمات تباعاً في الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧١ و ١٩٧٢، وذلك عندما اضطرب نظام النقد الدولي وخفض الدولار مرتين. وقد اتخذ البنك المركزي قراراً مثيراً للجدل عام ١٩٧١ عندما خفض سعر صرف الدينار بالقياس إلى الدولار، ولم يفعل ذلك عندما خفض الدولار مرة أخرى عام ١٩٧٢. وقد نتج عن تخفيض الدينار دخول الاردن منذ عام ١٩٧٢، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، في دورة تضخمية حين بدأ الارتفاع السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة يصل إلى ١٠٪ فأكثر، وتوالى ذلك الارتفاع حتىعام ١٩٧٤ حيث وصل التضخم إلى نسبة ٢٠٪. ومما ساعد في ذلك - بالطبع - الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار النفط في حينه، وموجات التضخم العالمي. وهنا بدأ البنك المركزي في التعاون مع أجهزة الدولة الأخرى، لتقديم رزمة من الاجراءات التصحيحية المعتمدة على السياستين النقدية والمالية. ففي مجال السياسة النقدية، بدأ البنك المركزي في تحريك أدوات تلك السياسة الماثلة في تغيير سعر إعادة الخصم، وتكييف النسب المصرفية لتتماشى مع مستجدات المرحلة الاقتصادية. ومن هذه النسب نسبة رأس المال إلى الودائع، ونسبة الموجودات السائلة، ونسبة الاحتياطي النقدي الالزامي. وبعد

انشاء سوق عمان المالي، أمكن إلى حد ما التأثير على المناخ الاستثماري عن طريق تنويع أسعار الفوائد بهدف تكثيف الادخار، وترشيد الاستثمار.

ولكن ارتفاع مستوى الدخل في الأردن، وتحسن مستوى المعيشة الناجم عن زيادة النمو الحقيقي في الاقتصاد، خاصة خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٣، جعل تأثير البنوك على خلق الائتمان والنقود عنصراً هاماً في السياسات التصحيحية. بل تشير بعض الدراسات إلى أن السياسة النقدية اكتسبت تفوقاً واضحاً وتأثيراً أكبر على حساب السياسة المالية. ولهذا، سعت كلتا السياستين إلى تقليل السيولة المتاحة، وإعادة توزيع الموارد المالية لخدمة التنمية والحفاظ على زخمها المتواتر.

ولعل التحدي الأكبر الذي واجه الجهاز المصرفي الأردني بدأ في الربع الأخير من عام ١٩٨٨ حين دخل الاقتصاد الأردني مرحلة اقتصادية حرجة، نتجت عن الضغوط الكبيرة التي واجهها الدينار الأردني، وأدت إلى انخفاضه خلال عام ١٩٨٩ بنسبة بلغت ٢٦,٤٪. وساد السوق النقدي في الأردن على أثر ذلك سعران لصرف الدينار، وارتفع مقياس تكاليف المعيشة تبعاً لذلك ارتفاعاً كبيراً بلغ ٢٥,٨٪، وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة الثابت إلى -١,٠٪. وقد تلازم هذا كله مع عدة أزمات في المصارف نفسها وأهمها أزمة بنك البتراء، ثم أزمة بنك الأردن والخليج، وبنك المشرق، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي. ولهذا، وجد البنك المركزي نفسه وسط دوامة من الأزمات المتداخلة.

وإزاء ذلك، تبنت الحكومة برنامجاً شاملاً للتصحيح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين. وقام البنك المركزي ضمن هذا البرنامج بجهود مكثفة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المعنية، ومع قطاع المصارف، أثمرت نجاحه في توحيد سعر صرف الدينار، وإعادة بناء الاحتياطي، وحصر أزمة بنك البتراء التي كانت تهدد معها كثيراً من المؤسسات الأردنية بالافلاس. وكذلك، أعيد النظر في سياسة الائتمان، وعومت أسعار الفوائد، وطلب من البنوك أن تودع احتياطياً مقابل ودائعها بالعملات الأجنبية. وخلال عام واحد، استطاع هذا الجهد المتواصل أن يؤدي إلى إعادة الإستقرار الاقتصادي، وزيادة التصدير والاستثمار، وإعادة جدولة القروض الخارجية المتراكمة. وبقيت الأمور على هذا التقدم حتى يوم ٢/٨/ ١٩٩٠، حينما تفجر الوضع في منطقة الخليج العربي، ودخل الأردن في دوامة جديدة تتطلب - ولأجل طويل - سياسات تصحيح، وإعادة

هيكلة تجعل الأردن أكثر منعة واستقراراً.

وقد رأى البنك المركزي أن بعض أوجه ضعف الجهاز المصرفي تتطلب حلولاً جذرية تتخطى مجرد معالجة واحتواء الآثار المترتبة على الأزمات التي تعرض لها عدد من المؤسسات المصرفية. ولذلك فقد أخذ البنك المركزي على عاتقه الإضطلاع بمهمة إعادة تنظيم الجهاز المصرفي، ضمن مرتكزات تشتمل على تطوير التشريعات المصرفية والمالية، والارتقاء بأساليب الاشراف والرقابة، ودفع المؤسسات المصرفية الضعيفة نحو التكامل والترابط فيما بينها، واعادة هيكلة رؤوس اموالها. ويتطلع البنك المركزي من جراء ذلك إلى بلورة جهاز مصرفي تتوافر له اعتبارات سلامة العمل، ومقومات التطور المتواصل لتأمين متطلبات البلاد للخدمات المصرفية الكافية والمتخصصة.

ومما لا شك فيه أن القطاع المصرفي والنقدي الأردني كان باستمرار مرآة تعكس التطور الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، وحافزاً - في الوقت نفسه - على دعم هذا التوجه. ورغم الأزمات المتلاحقة التي ربما تغرق اقتصادات أغنى من الاقتصاد الأردني وأقدم، إلا أن يفاعة هذا الاقتصاد وديناميكيته مكنته باستمرار من تجاوز الأزمات مهما اشتدت، وإرساء مرتكزات جديدة للتعامل مع المستجدات.

لقد أبدى القطاع النقدي والمصرفي في الأردن مرونة في التكيف مع المستجدات، وقدرة على استباق التطور والإعداد له. وهذا هو السر الكامن وراء نجاحه.

وفي ضوء هذه الحقائق التمهيدية، أقدم فيما يلي ملخصاً تاريخياً لتطور الجهاز المصرفي والمالي في الأردن.

الفصل الثاني:
الجهاز المصرفي في عهد امارة شرق الأردن وحتى انشاء البنك المركزي (١٩٢١ - ١٩٦٤):

أولاً: الجهاز المصرفي في عهد امارة شرق الأردن وحتى استقلال المملكة (١٩٢١-١٩٤٦):

كان الأردن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى خاضعاً لسيطرة الدولة العثمانية، ثم أصبح بعد ذلك تحت السيطرة البريطانية، وخصوصاً عندما منحت بريطانيا حق الانتداب على فلسطين وشرق الأردن بموجب اتفاقية سان ريمو في عام ١٩٢٠م، والذي استمر حتى عام ١٩٤٦[١]. لذلك، كان من الطبيعي أن ترتبط الفعاليات النقدية والمصرفية في امارة شرق الأردن بالنظامين المصرفيين في تركيا وبريطانيا.

فقبل الانتداب البريطاني لم يكن هنالك وجود لأية مؤسسة مصرفية في شرق الأردن، بل إن وجود مثل هذه المؤسسات كان نادراً في المنطقة العربية عموماً نظراً لمحدودية الاقتصاد السائد آنذاك. وفي أوضاع كهذه لم يكن الاقتصاد الأردني قد شكل وحدة متماسكة، ولا كانت لديه سلطة نقدية خاصة به تصدر نقوداً تفي بالتزاماتها تجاه حامليها، ولذلك لم يكن هنالك عملة وطنية، وكان التعامل بالنقد محدوداً في مجتمع تغلب على معاملاته أساليب المقايضة. وكانت الليرة العثمانية الذهبية هي العملة القانونية للتداول، واستمرت كذلك حتى عام ١٩١٧[٢].

ومع سقوط الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبداية عهد الانتداب البريطاني، تلاشى استخدام الليرة العثمانية وحل محلها الجنيه المصري والجنيه الاسترليني

---

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين: ٤٠٣ - ٤١٠.

(٢) Sa'id B. Himadeh, Editor. Economic Organization of Palestine, p. 445.

الذهبي، حيث استمر تداولهما حتى عام ١٩٢٧، حين قررت السلطة البريطانية إيجاد وسيلة تبادل موحدة في كل من فلسطين وشرق الأردن، فأوجدت الجنيه الفلسطيني، وطرحته للتداول في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٧[١].

وإلى جانب الجنيه الفلسطيني الذي كان يعادل في قيمته جنيهاً استرلينياً واحداً، اصدر مجلس النقد الفلسطيني - خلال تلك الفترة - عدداً من المسكوكات المعدنية التي تحمل الكتابات العربية والانجليزية والعبرية. وتوزعت هذه النقود المسكوكة من النحاس والنيكل على الفئات ١٠٠ مل، ٥٠ مل، ٢٠مل، ٥ مل، ٢ مل، ومل واحد[٢].

وفيما يتعلق بالمؤسسات المصرفية، فإن منطقة شرق الأردن لم تعرف وجود المؤسسات المصرفية الحديثة التي تقوم بعمل الوسيط بين المودعين من جهة والمقترضين من جهة ثانية إلا في منتصف العشرينات عندما افتتح البنك العثماني فرعاً له في عمان عام ١٩٢٥[٣]. ويبدو أن افتتاح هذا الفرع جاء بعد مطالبات عديدة من قبل المواطنين لحكومة الانتداب، حيث كان المندوب السامي البريطاني قد وعدهم بتاريخ ١٩٢٠/٨/٢١ في اجتماع مع زعماء المحافظات في مدينة السلط بالعمل على تأسيس مصرف بقصد تسهيل التجارة[٤].

أما قبل ذلك التاريخ، فقد اقتصر تواجد المؤسسات المصرفية في شرق الأردن على فروع المصرف الزراعي في كل من إربد والسلط والكرك. وكان عمل هذه الفروع يقتصر على تقديم القروض الزراعية وتحصيل الديون، إلا أن صغر رأسماله في ذلك الحين كان عائقاً أمام تلبية احتياجات المزارعين مما دفعهم إلى اللجوء إلى المرابين للاستدانة بفوائد عالية جداً[٥].

وبالاضافة إلى ممارسة فرع البنك العثماني في عمان للأعمال المصرفية التجارية العادية، فقد عمل وكيلاً مالياً لحكومة شرق الأردن نظراً لعدم وجود مؤسسة مصرفية وطنية

---

(١) Sa'id B. Himadeh, Op. cit., p. 447 .

(٢) Ibid., p. 449 .

(٣) أحمد الحوراني، المؤسسات المصرفية في الأردن: ١١.

(٤) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين: ١٠٣.

(٥) عدنان الهندي ومحمد جاسر، نشأة وتطور التشريع المصرفي في الأردن: ١٩٧.

تقوم بهذا الدور، وقد تم ذلك بموجب الاتفاقية التي عقدتها الحكومة مع البنك المذكور بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٢٥[١].

وظل البنك العثماني هو المؤسسة المصرفية الوحيدة التي تعمل في شرق الأردن حتى عام ١٩٣٤، حيث أقدم البنك العربي، الذي كان قد تم تأسيسه في القدس عام ١٩٣٠، على افتتاح فرعه الأول في عمان عام ١٩٣٤، ثم افتتح فرعه الثاني في مدينة اربد عام ١٩٤٣[٢].

ثانياً: الجهاز المصرفي منذ استقلال المملكة وحتى انشاء البنك المركزي (١٩٤٦ - ١٩٦٤):

كان مجلس النقد الفلسطيني يتولى إصدار الجنيه الفلسطيني الذي ظل العملة القانونية المتداولة في كل من فلسطين وشرق الأردن في الفترة ١٩٢٧ - ١٩٥٠. وبعد اعلان الأردن مملكة مستقلة عام ١٩٤٦، بدأ التفكير في إصدار نقد وطني، فصدر القانون المؤقت للنقد رقم (٣٥) لسنة ١٩٤٩ والذي عدل بالقانون (٥٣) لسنة ١٩٤٩[٣]. وبموجب هذا القانون تشكل مجلس النقد الأردني الذي أصبح السلطة الوحيدة المخولة بإصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة.

وأصبحت وحدة النقد هي الدينار الأردني الذي طرح للتداول في ١٩٥٠/٧/١، وتوقف تداول الجنيه الفلسطيني في المملكة اعتباراً من ١٩٥٠/٩/٣٠.

وقد استبدلت العملة الفلسطينية على أساس أن ديناراً أردنياً يعادل جنيهاً فلسطينياً، وأن فلساً أردنياً يعادل ملاً فلسطينياً. وعندما انتهت المهلة القانونية لاستبدال العملة الفلسطينية بنهاية شهر أيلول ١٩٥٠، بلغ مجموع النقد المصدر من العملة الأردنية

---

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين: ٢٦٤.
(٢) البنك العربي المحدود، البنك العربي، ١٩٣٠ - ١٩٥٥: ١٩ - ٢١.
(٣) نشر القانون الأصلي في العدد ٩٨٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٧/١، والقانون المعدل في العدد ١٠٠٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٧. وقد أعلن عن قبول هذا القانون من مجلس الأمة وصيرورته قانوناً دائماً في العدد ١٠٣٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٠/١٠/١.

(٩,٤٢) مليون دينار أردني منها (٩,٣٠) مليون دينار من مختلف فئات الأوراق النقدية و(٠,١٢) مليون دينار تمثل المسكوكات المعدنية(١).

وقد عمل البنك العثماني آنذاك وكيلاً لمجلس النقد الأردني في مختلف مناطق الأردن، باستثناء منطقة اربد التي قام البنك العربي فيها بمهمة الوكالة. ومن الناحية العملية، كان البنك العثماني هو الذي يمارس عمليات الاصدار، والاحتفاظ بمخزون النقد الصادر عن مجلس النقد، وينوب عن المجلس في تزويد البلاد بحاجتها من أوراق النقد.

وبموجب قانون النقد الأردني المذكور أعلاه، فقد كان على مجلس النقد أن يتخذ من لندن مركزاً له، وكانت بريطانيا تحتفظ بأغلبية الأصوات فيه، حيث كان رئيس المجلس وعضوان من الأعضاء الأربعة الذين يتكون منهم المجلس بريطانيين، وعضوان فقط أردنيان، وكان مجلس النقد الأردني أيضاً ملتزماً بالاحتفاظ بموجودات استرلينية كغطاء للنقد الأردني بنسبة لا تقل عن ١٠٠٪ من قيمة النقد المتداول، وبحيث يكون النقد المصدر قابلاً للدفع بالاسترليني حال تقديمه في لندن بسعر تعادل هو دينار واحد لكل جنيه استرليني.

ويتضح من ذلك أن الارتباط مع بريطانيا في المجال النقدي ظل قائماً بعد نيل الاستقلال السياسي عام ١٩٤٦. فمن ناحية، استمر تداول الجنيه الفلسطيني كعملة قانونية إلى عام ١٩٥٠، ومن ناحية أخرى، ظل الاستقلال النقدي مبتوراً حتى بعد تأسيس مجلس النقد الأردني واصدار العملة الأردنية كنقد قانوني بسبب تمتع بريطانيا بأغلبية الأصوات في المجلس، والربط المباشر للدينار الأردني بالجنيه الاسترليني.

ولكن الحكومة الأردنية واصلت اتخاذ الخطوات الهادفة إلى تحقيق المزيد من الاستقلال النقدي دعماً للاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلاد. ومن القرارات الهامة بهذا الشأن، قرار لمجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢٢، انتقل بموجبه مقر مجلس النقد الأردني ومكاتبه إلى عمان. كما أعيد تشكيل المجلس في ١٩٥٧/١٠/١، بهدف توسيع التمثيل الأردني فيه بحيث أصبح وزير المالية الأردني رئيساً للمجلس، وأصبح يضم أربعة

---

(١) Jordan Currency Board. Report Of JCB for the period 12th July, 1949 to 31st March, 1951, pp. 2- 4.

أعضاء ثلاثة منهم أردنيون يمثلون القطاع الخاص الأردني، بينما يكون العضو[1] الرابع فقط بريطانياً ويمثل بنك انجلترا.

وعلى الرغم من نقل مقره إلى عمان، ظل مجلس النقد يحتفظ بمكتب له في لندن كي يتولى مسؤولية تنفيذ الواجبات الإدارية المتعلقة بطباعة النقود وسكها وشحنها إلى عمان. كما تم تشكيل لجنة خاصة سميت «لجنة الاستثمار» لتتولى مهمة الاشراف على استثمار الاحتياطيات الاسترلينية التي كانت تمثل غطاء الدينار الأردني آنذاك. وكانت هذه اللجنة تعمل بتوجيهات من مجلس النقد الأردني في عمان[2].

وفي ١٩٦٢/١٠/١، وضمن خطوات الحكومة التمهيدية لإنشاء البنك المركزي الأردني، قرر مجلس النقد الاردني بتوجيهات من الحكومة نقل ما تبقى من أعمال منوطة بمكتبه في لندن نقلاً نهائياً إلى عمان. كما تم إلغاء لجنة الاستثمار وتصفية أعمالها، وأصبح المجلس يباشر تلك المهام من عمان مباشرة. وكخطوة أولى لتأسيس علاقات مصرفية مع البنوك المركزية في العالم، قرر مجلس النقد تصفية موجوداته الاسترلينية المودعة لدى البنك العثماني ونقلها إلى بنك انجلترا[3].

ورغم هذا التطور في تشكيل المجلس، ظلت المهام المنوطة به في إطارها الأساسي محصورة في اصدار النقد والاحتفاظ بالاحتياطيات الاسترلينية. وبذلك ظل الأردن دون سلطة إشرافية على أعمال المؤسسات المصرفية حتى مباشرة البنك المركزي الأردني لأعماله.

وبحلول نكبة عام ١٩٤٨ واغتصاب اليهود لفلسطين، نقل البنك العربي فرعه الرئيسي من القدس إلى عمان[4]. وفي عام ١٩٤٩ افتتح البنك البريطاني للشرق الأوسط فرعاً له في عمان تبعه بعد فترة قصيرة بنك الأمة الذي افتتح فرعاً له في عمان أيضاً[5]. ولكن فرع بنك الأمة لم يكن مصرفاً بمعنى الكلمة، وإنما كان عبارة عن مكتب لتحصيل

---

(١) Jordan Currency Board. Report of JCB for year end 31/1/1958, p. 2.

(٢) Ibid., p. 3 .

(٣) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً، ١٩٦٤ - ١٩٨٩: ٦.

(٤) البنك العربي المحدود، البنك العربي ١٩٣٠ - ١٩٥٥: ١٧.

(٥) أحمد الحوراني، المؤسسات المصرفية في الاردن: ١١.

ديون البنك الأم الذي كان قد أسس في فلسطين وتعرض لخسائر جمة نتيجة لحرب عام ١٩٤٨ مما اضطره للتوقف عن العمل. غير أن عملاء بنك الأمة في سوريا والأردن لم يتجاوبوا مع المكتب الجديد مما أدى إلى اندثاره تدريجياً ودون إعلان عن ذلك.

وفي عام ١٩٥١ تم افتتاح فرع مصرفي جديد في عمان هو فرع البنك العقاري العربي، وهو البنك الذي كان قد أسس في عام ١٩٤٧ بقرار من الجامعة العربية بهدف انقاذ أرض فلسطين من الهجمة الإستيطانية الصهيونية. وفي العام نفسه أيضاً، تم تأسيس بنك الانشاء الأردني بغية تشجيع النمو الاقتصادي في المملكة من خلال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات الصناعية، وتشجيع المؤسسات التي تعمل على زيادة الانتاج في البلاد[1].

وبذلك، أصبح عدد فروع البنوك التجارية العاملة في شرق الأردن حتى نهاية عام ١٩٥١، خمسة فروع تمثل أربعة بنوك، منها بنك وطني واحد هو البنك العربي، والثلاثة الباقية كانت فروعاً لبنوك أجنبية، اثنين منها بريطانيي الجنسية والثالث مصري. ومن جهة ثانية تجمعت هذه الفروع في العاصمة عمان باستثناء فرع واحد للبنك العربي في مدينة إربد.

وحيث إنه لم يكن يوجد خلال تلك الفترة مؤسسة وطنية ذات سلطة اشرافية على هذه المؤسسات، فإنها لم تعمل على تنمية الاقتصاد الوطني بقدر ما عملت كقنوات لنقل الودائع من المدخرين المحليين إلى الخارج، وخاصة أن البنوك البريطانية كانت تعمل في المنطقة وكأنها جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي البريطاني.

---

(١) البنك العربي المحدود، البنك العربي ١٩٣٠ - ١٩٥٥: ٤٥.

الفصل الثالث:

الجهاز المصرفي والمالي منذ إنشاء البنك المركزي الأردني ١٩٦٤ - ١٩٩٣:

شهدت هذه الفترة، ومنذ بدايتها، تطورات حثيثة ومستمرة على صعيد الجهاز المالي والمصرفي الأردني. فقد كان واضحاً منذ البداية أن هذا القطاع لا يقوم بدوره الطبيعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وأنه لا بد من تطويره ووضعه في اطاره الصحيح. وبالفعل بدأت الخطوات العملية واحدة تلو الأخرى لتحقيق هذا التطلع، سواء كان ذلك على المستوى الكمي من حيث عدد المؤسسات المصرفية، أم على المستوى النوعي من حيث نوعية تلك المؤسسات، ونوعية الخدمات المصرفية والمالية التي تقدمها، وكذلك الأدوات المالية والمصرفية المتاحة.

وسنستعرض فيما يلي تطور البنيان المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي الأردني من الناحيتين التاريخية والتحليلية وذلك حتى نهاية عام ١٩٩٣.

١ - البنك المركزي الأردني:

ظهرت الدلائل الأولى لضرورة انشاء بنك مركزي أردني ليتولى مهام تنظيم الأعمال المصرفية في البلاد، في تقرير عن التنمية الاقتصادية في الأردن أعدته بعثة البنك الدولي عقب قيامها بدراسة الأوضاع الاقتصادية في عام ١٩٥٥[١]. ومع أن البعثة اقترحت في تقريرها أن يتم تحويل مجلس النقد الأردني بالتدريج إلى سلطة نقدية تبدأ بممارسة بعض وظائف البنوك المركزية، ثم تتوسع في ممارسة بقية الوظائف إلى أن تصبح بنكاً مركزياً، إلا أن الحكومة الأردنية تجاوزت الأسلوب المقترح، وعمدت إلى استصدار قانون البنك المركزي الأردني رقم (٤) لسنة ١٩٥٩، ومعه قانونان آخران هما: قانون

---

(١) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً: ٦.

مراقبة البنوك رقم (٥) لعام ١٩٥٩، وقانون مراقبة العملة الأجنبية رقم (٦) لعام ١٩٥٩ بديلاً عن نظام الدفاع الأردني رقم (١) لسنة ١٩٥١[1].

وقبل أن يبدأ العمل بقانون البنك المركزي، أعيد النظر في بعض مواده بهدف تسهيل تنفيذ القانون والاستعجال في تطبيقه، فتم ادخال بعض التعديلات عليه صدرت بالقانون المعدل رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٠[2].

وبعد ذلك بدأت الحكومة باتخاذ الخطوات العملية اللازمة للاسراع في تطبيق هذا القانون ومباشرة البنك المركزي لأعماله. وبعد الانتهاء من الاجراءات التمهيدية، أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/٧ قراراً يقضي بتطبيق أحكام القسمين الأول والثالث من قانون البنك المركزي اعتباراً من ١٩٦٣/٩/٨، وبذلك فقد تم إيجاد الشخصية الاعتبارية المستقلة للبنك المركزي الأردني[3].

وتبعاً لذلك أصدر مجلس الوزراء ثلاثة قرارات متعاقبة تم بموجبها تشكيل مجلس ادارة البنك. ففي القرار الأول تم تعيين أول محافظ للبنك المركزي[4] اعتباراً من ١٩٦٣/٩/١٦

---

(١) صدرت القوانين الثلاثة في العدد (١٤١٣) من الجريدة الرسمية الذي صدر بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٩.

(٢) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً: ٦.

(٣) المرجع السابق: ٧.

(٤) تولى السادة التالية أسماؤهم منصب محافظ / نائب محافظ، وذلك خلال الفترة المبينة إزاء كل منهم:

معالي الدكتور خليل السالم	محافظ	ايلول ١٩٦٣ - ايار ١٩٧٣
عطوفة السيد عبد الكريم الحمود	نائب محافظ	كانون اول ١٩٦٣ - حزيران ١٩٧١
معالي السيد محمد طوقان	نائب محافظ	حزيران ١٩٧١ - حزيران ١٩٧٣
معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي	محافظ	حزيران ١٩٧٣ - تموز ١٩٨٥ وايار ١٩٨٩ -
عطوفة السيد حسين القاسم	نائب محافظ	حزيران ١٩٧٣ - تموز ١٩٨٥
عطوفة السيد حسين القاسم	محافظ	آب ١٩٨٥ - ايار ١٩٨٩
عطوفة الدكتور ماهر شكري	نائب محافظ	ايلول ١٩٨٥ - ايار ١٩٨٩
عطوفة السيد محمد صالح الحوارني	نائب محافظ	تموز ١٩٨٩ - حزيران ١٩٩٢
عطوفة الدكتور ميشيل مارتو	نائب محافظ	تموز ١٩٨٩ -
عطوفة السيد وليد خير الله	نائب محافظ	شباط ١٩٩٣ -

لمدة خمس سنوات. وفي القرار الثاني تم تعيين نائب المحافظ لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ١٠/ ١٢/١٩٦٣، أما الأعضاء الآخرون في مجلس الادارة فقد تم تعيينهم لمدد متفاوتة بحيث تنتهي العضوية في أوقات مختلفة لضمان قدر من الاستمرارية في رسم سياسة البنك وتنفيذها.

وقد تولى مجلس الادارة المعين بعد ذلك وضع الأنظمة والتعليمات الضرورية للمباشرة بأعمال البنك، فضلاً عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق أحكام الأقسام الأخرى من قانون البنك المركزي، وتطبيق أحكام قانوني مراقبة البنوك ومراقبة العملة الأجنبية.

واعتباراً من ١/١٠/١٩٦٤ باشر البنك المركزي الأردني أعماله، حيث انتقلت إليه جميع موجودات مجلس النقد الأردني والتزاماته، كما انتقل إليه جميع موظفي المجلس. وفي الوقت نفسه قامت الحكومة بتحويل مبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار أردني واحد لحساب رأس مال البنك، وألغيت دائرة مراقبة العملة الأجنبية التي كانت تابعة لوزارة المالية منذ عام ١٩٥١، وانتقلت صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة إلى البنك المركزي الأردني، وانتقل تبعاً لذلك جميع موظفيها إلى ملاك البنك[١].

والجدول التالي يبين خلاصة لآخر ميزانية نشرها مجلس النقد الأردني بتاريخ ٣١ آذار ١٩٦٤، وأول ميزانية نشرها البنك المركزي الاردني في نهاية عام ١٩٦٤:-

---

(١) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً: ٩.

البيان	(بالجنيه) موجودات/ مطلوبات مجلس النقد في ١٩٦٤/٣/٣١[1]	(بالدينار) موجودات/ مطلوبات البنك المركزي في ١٩٦٤/١٢/٣١[2]
الموجودات		
الاستثمارات الأجنبية بسعر الكلفة ناقصاً الاحتياطيات	٩,٢٤٩,٤٣٤	١١,٥١٨,٠٠٠
اذونات الخزينة الأجنبية بسعر الكلفة	١٣,٦١٦,٥٩٦	١٤,٢٥٩,٠٠٠
نقد في الصندوق ولدى البنك	٣٤٦,٠٩٥	---
موجودات أخرى	---	١٠٥,٠٠٠
الموجودات = المطلوبات	٢٣,٢١٢,١٢٦	٢٥,٨٨٢,٠٠٠
المطلوبات		
النقد المصدر	٢٢,١٠٥,٠٣٢	٢٤,٣٩٠,٠٠٠
المخصصات	١,١٠٧,٠٩٤	---
حساب رأس المال	---	١,٠٠٠,٠٠٠
ودائع البنوك ومطلوبات أخرى	---	٤٩٢,٠٠٠

(١) Umayya Salah Tukan. An Analysis of Central Banking in Jordan, p. 23.

(٢) البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣): جدول رقم (٦) و (٧).

وبالرغم من أن مجلس الوزراء يعين كلا من محافظ البنك المركزي ونائبيه وأعضاء مجلس ادارته، إلا أن البنك يتمتع بموجب المادة (٣) من قانونه بشخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً. فللبنك أن يتملك ويتصرف بممتلكاته، وأن يتعاقد، وأن يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه، وله خاتم خاص به. ولا يؤثر تعيين الحكومة لمجلس الادارة في حرية تصرف الأخير في إدارة شؤون البنك وأمواله بصفة مستقلة، ولا في حرية تبني السياسة النقدية الملائمة التي تخدم أغراض السياسة الاقتصادية العامة.

وقد حددت قوانين [1] البنك المركزي الأردني المتعاقبة أهدافاً رئيسية للبنك، هي: الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة، وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني، ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة.

كما حدد القانون أيضاً الوظائف والأعمال التي يقوم بها البنك لتحقيق هذه الأهداف. وهذه الأعمال كما وردت في القانون هي:

أ - اصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه.

ب - الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وادارته.

ج - تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

د - اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المحلية.

---

(١) تشمل القوانين التالية:
أ - قانون البنك المركزي الأردني رقم (٤) لعام ١٩٥٩ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٤١٣)، والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٠، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٥٠٤).
ب - قانون البنك المركزي الأردني المؤقت رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٩٥٨).
ج - قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٣٠١)، والمعدل بموجب القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٩ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٦٦١)، والمعدل بموجب القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٧٧٥)، والمعدل بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٨٠٨)، والمعدل بموجب القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٨١٧).

هـ - العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.

و - مراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمان حقوق المودعين والمساهمين.

ز - العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها.

ح - تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها.

ط - القيام بأية وظيفة أو تعامل مما تقوم به البنوك المركزية عادة، وبأية واجبات أنيطت به بمقتضى هذا القانون أو أي قانون آخر أو أي اتفاق دولي تكون الحكومة طرفاً فيه.

٢ - البنوك المرخصة:

لم يكن في الأردن حتى عام ١٩٢٥ سوى أربعة بنوك: ثلاثة منها فروع لبنوك أجنبية، وبنك وطني واحد هو البنك العربي. وفي عام ١٩٥٥، تم تأسيس البنك الأهلي الأردني، الذي باشر أعماله في شهر نيسان ١٩٥٦، ثم تلاه في عام ١٩٥٧ افتتاح بنك الرافدين. وفي عام ١٩٦٠ تم تأسيس بنكين أردنيين جديدين هما: بنك الأردن، وبنك القاهرة عمان[١]. هذا وكان بنك انترا الذي أسس في لبنان في أوائل الخمسينات قد افتتح له فرعاً في عمان بتاريخ ١٤/٧/١٩٥٨، تلاه بفروع أخرى في مدن الضفة الغربية. إلا أن هذه الفروع جميعها أقفلت عندما توقف البنك الأم عن الدفع، وأعلن إفلاسه في ١٤/١٠/١٩٦٦[٢].

ومنذ ذلك الحين وحتى أوائل السبعينات لم يتم إنشاء أية بنوك تجارية جديدة باستثناء شراء بنك كرندليز لفروع البنك العثماني العاملة في الأردن في عام ١٩٦٩. ولعل العامل الرئيسي الذي لم يشجع على تأسيس مؤسسات مصرفية جديدة خلال تلك المرحلة يعود إلى تعثر مسيرة التنمية الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لحرب عام ١٩٦٧، وما رافقها من إغلاق لفروع البنوك في الضفة الغربية، ثم الاحداث السياسية والأمنية التي مرت بالبلاد في أواخر الستينات وفي عام ١٩٧٠.

---

(١) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن: ١٣.

(٢) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً: ١٠٥.

ومع بداية تنفيذ خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) والتفكير في تنفيذ الخطط الخمسية المتعاقبة، كان واضحاً أن هذه البرامج التنموية الطموحة يجب أن يرافقها جهد فعال في حشد المدخرات القومية واستقطاب رؤوس الأموال اللازمة للتنمية من الخارج، مما جعل البنك المركزي الأردني والحكومة يشجعان إنشاء بنوك تجارية جديدة. ولما كانت الحاجة ماسة لرؤوس الأموال من الخارج، وبهدف تطوير الجهاز المصرفي الأردني من خلال اكتساب خبرات البنوك العالمية، برز التوجه لاستقطاب البنوك العالمية لافتتاح فروع لها في الأردن. وضمن هذا الاطار تم افتتاح فروع لكل من: بنك المشرق في عام ١٩٧٢، وسيتي بنك عام ١٩٧٤، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي عام ١٩٧٥، وبنك تشيس مانهاتن عام ١٩٧٦.

وقد رافق السماح بفتح الفروع للبنوك الأجنبية خلال تلك الفترة تشجيع إنشاء المزيد من البنوك الوطنية بمشاركة من الدول العربية الشقيقة والمغتربين الأردنيين العاملين في تلك الدول. وتجاوباً مع هذا التوجه، تم خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ الترخيص لخمسة بنوك، منها بنكا استثمار، والباقي بنوك تجارية. فقد باشر البنك الأردني الكويتي أعماله في عام ١٩٧٧، وفي عام ١٩٧٨ بدأ العمل في كل من بنك الأردن والخليج، وبنك البتراء، وبنك الاستثمار العربي. وفي عام ١٩٧٩ باشر البنك الاسلامي الأردني للاستثمار والتمويل أعماله.

وفي اطار تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية الشقيقة وتوثيقه، تم في عام ١٩٨٠ انشاء المصرف السوري الأردني الذي يتوزع رأس ماله مناصفة بين حكومتي البلدين.

ومع مباشرة هذه البنوك لأعمالها في أواخر السبعينات، شعر البنك المركزي الأردني بأن السوق الأردني أصبح مشبعاً بالبنوك التجارية، وأن تزايد أعداد هذه البنوك فوق ذلك المستوى سيؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة غير السوية، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بالجهاز المصرفي ككل. ولذلك فقد قرر في عام ١٩٧٨ التوقف عن الترخيص لبنوك جديدة.

وفي منتصف الثمانينات، وعندما قرر البنك المركزي زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك التجارية الوطنية والأجنبية إلى خمسة ملايين دينار، قرر بنك تشيس مانهاتن

تصفية أعماله في الأردن. وقد بادر بنك الأردن إلى شراء فروع البنك المذكور في نهاية عام ١٩٨٥.

وفي ضوء تعرض الجهاز المصرفي الأردني للعديد من الأزمات منذ عام ١٩٨٩، خاصة أزمة بنك البتراء، أزمة بنك الأردن والخليج، أزمة بنك المشرق، بالاضافة إلى أزمة قطاع الصرافة، وأزمة بنك الاعتماد والتجارة الدولي وغيرها من المعضلات المصرفية، قام البنك المركزي بالتعاون مع السلطات الحكومية باتخاذ العديد من الاجراءات الهادفة إلى اعادة تأهيل الجهاز المصرفي بهدف دعمه والحفاظ على سلامته. وقد أسفرت هذه الاجراءات عن تصفية والغاء ترخيص عدد من البنوك كبنك البتراء والبنك الوطني الاسلامي وبنك الاعتماد والتجارة الدولي/ الأردن. كما تمخضت هذه الاجراءات عن دمج فروع بعض البنوك المتعثرة مع بنوك أخرى كما هو الحال بالنسبة لفروع بنك المشرق والتي تم دمجها في بنك الأردن والخليج، أو نقل التزامات بعض البنوك المتعثرة، بعد تصفيتها، إلى بنوك أخرى كما هو الحال بالنسبة للمصرف السوري الأردني والذي تم نقل التزاماته لبنك الاردن والخليج.

وما ان شارف عام ١٩٩٣ على الانتهاء إلا وقد أكمل البنك المركزي جهوده المكثفة في اعادة اصلاح وتأهيل الجهاز المصرفي وترتيب أوضاعه لضمان استمراره بشكل سليم ومعافى، وبما يضمن تحسين أداء هذا الجهاز وتعزيز دوره في تنمية الاقتصاد الوطني.

ومع نهاية عام ١٩٩٣، أصبح عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن واحداً وعشرين بنكاً، منها تسعة بنوك تجارية وطنية وخمسة فروع لبنوك تجارية أجنبية، بالاضافة إلى ستة بنوك استثمار هي: بنك الاستثمار العربي، والبنك الأردني للاستثمار والتمويل، وبنك عمان للاستثمار، وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار، وبنك فيلادلفيا للاستثمار، وبنك الشرق الأوسط للاستثمار، هذا بالاضافة إلى بنك اسلامي هو: البنك الاسلامي الأردني. وتمارس هذه البنوك أعمالها في مختلف أنحاء المملكة من خلال شبكة فروع بلغت (٣٨٥) فرعاً بما فيها مراكزها الرئيسية. وهذه الفروع موزعة بواقع (٢٣٢) فرعاً في محافظة العاصمة عمان، و (٢٢) فرعاً في محافظة البلقاء، و(٣٤) فرعاً في محافظة الزرقاء، و(٤٩) فرعاً في محافظة إربد، بينما تتوزع الفروع الباقية والبالغة (٤٨) فرعاً على محافظات المملكة الاخرى.

٣ - مؤسسات الاقراض المتخصصة:

أدركت الحكومة الأردنية منذ أوائل الخمسينات توجه البنوك التجارية نحو تقديم القروض قصيرة الأجل بشكل عام، وتمويل قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص. ويعود هذا التوجه إلى عدة عوامل أهمها: عدم وجود سلطة نقدية في البلاد توجه فعاليات تلك البنوك، وتأثر النشاط المصرفي بالتقاليد المصرفية البريطانية التي تحصر الاقراض بالتمويل قصير الأجل القادر على التصفية الذاتية. هذا فضلاً عن طبيعة عمل البنوك الهادفة إلى الربح مما يجعلها تعزف عن تمويل قطاعات الزراعة والصناعة والاسكان، إما بسبب ارتفاع درجة المخاطرة في هذه القطاعات وخصوصاً الزراعة، أو لأنها تحتاج إلى قروض طويلة الأجل كالصناعة والإسكان.

وفي ضوء ذلك، كان من الضروري قيام مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية متوسطة وطويلة الأجل لهذه القطاعات، وبشروط سهلة، بهدف الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية. وقد تم إيجاد ست من هذه المؤسسات تتخصص كل واحدة في تمويل قطاع معين نورد فيما يلي نبذة عن كل منها:

أ - مؤسسة الاقراض الزراعي:

تم تأسيس هذه المؤسسة عام ١٩٥٩ برأس مال قدره سبعة ملايين دينار لتقدم لعملائها من صغار المزارعين القروض الميسرة متوسطة وطويلة الأجل والقروض الموسمية، بغية تشجيع القطاع الزراعي وتنميته. وتقدم هذه المؤسسة القروض لعملائها بأسعار فائدة تقل عن مثيلاتها في البنوك التجارية.

وقد حلت مؤسسة الاقراض الزراعي التي تمتلك الحكومة جميع رأسمالها محل جميع مكاتب الاقراض الزراعي التي كانت تعمل في الاردن قبل انشاء المؤسسة، وتتمثل هذه المكاتب في[١]:

(١) فروع المصرف الزراعي المؤسس عام ١٩٢٠.

---

(١) Jamal Salah, "The Role of the Financial System in the Economic Development of Jordan", p. 217.

(٢) فروع المصرف الزراعي المنبثق عن مجلس الاعمار الأردني.

(٣) الجمعيات التعاونية الزراعية التي انبثقت عن دائرة الانشاء التعاوني.

وقد كانت هذه المكاتب تعمل بشكل مستقل عن بعضها بعضاً، مما خلق نوعاً من التداخل في أنشطتها. علاوة على ذلك فإن أيا من هذه المكاتب لم يمتلك المصادر الكافية لتغطية متطلبات هذا القطاع. ولعلاج هذا الوضع، قررت الحكومة انشاء مؤسسة الإقراض الزراعي لتصبح المؤسسة المعنية بتمويل احتياجات هذا القطاع[١].

ب - المنظمة التعاونية والبنك التعاوني:

إلى جانب مؤسسة الاقراض الزراعي، تم في عام ١٩٥٩ انشاء الاتحاد التعاوني المركزي لتنظيم عمليات الاقراض، التي كانت تتم من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية المشار إليها سابقاً، وتوفير المزيد من القروض لتلك الجمعيات وللمزارعين[٢]. وفي أواخر الستينات وجدت الحكومة أن هذا الاتحاد فشل في أداء المهمة الملقاة على عاتقه، مما دفعها إلى انشاء المنظمة التعاونية في عام ١٩٦٨ والتي انبثق عنها البنك التعاوني في عام ١٩٧١.

لقد تم تأسيس المنظمة التعاونية والبنك التعاوني بموجب قانون التعاون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨، ونظام البنك التعاوني رقم (٥) لسنة ١٩٧١ الصادر بموجب أحكام المادة (٣٢) من القانون المذكور.

وتقوم المنظمة من خلال البنك التعاوني التابع لها بتقديم القروض إلى الجمعيات التعاونية التي تقوم بدورها بالاقراض لعملائها. كما يقوم البنك التعاوني بأداء جميع الخدمات المصرفية لأعضاء الجمعيات التعاونية كقبول الودائع والحوالات والاعتمادات والكفالات وما إلى ذلك[٣].

ومن الجدير بالذكر أن البنك التعاوني قد عانى من عجز مالي وصل إلى ٨,٧ مليون دينار مع نهاية عام ١٩٩٢، وذلك لعدم قيام أعضاء الجمعيات التعاونية بتسديد المبالغ

---

(١) Jamal Salah, Op. cit.

(٢) Ibid., p. 224.

(٣) وزارة المالية، الجريدة الرسمية، نظام البنك التعاوني رقم (٥) لسنة ١٩٧١، المادة الخامسة.

المستحقة على قروضهم والتي تشكل ٨٧٪ من محفظة قروض البنك.

ولدراسة الأوضاع المالية والنقدية للمنظمة التعاونية والبنك التعاوني، فقد تم تشكيل لجنة من قبل وزارة المالية والبنك المركزي والمنظمة التعاونية، بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٤. وتوصلت اللجنة إلى التوصية بقيام المنظمة بتكثيف جهودها لتحصيل الديون ومعالجة أوضاع الجمعيات طبقاً لقرارات اللجان الفرعية المشكلة لهذه الغاية.

ج - بنك الانماء الصناعي:

تأسس بنك الانماء الصناعي عام ١٩٦٥ ليقدم القروض قصيرة ومتوسطة الأجل لقطاعات الصناعة والتعدين والسياحة[١]. ويقدم البنك قروضه بأسعار فائدة تشجيعية للمشاريع التي تقام في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك يقدم البنك التمويل المناسب لصغار الحرفيين من خلال صندوق الحرفيين التابع للبنك. وبالاضافة إلى القروض يقدم البنك لعملائه المشورة الفنية خاصة فيما يتعلق بدراسات الجدوى الاقتصادية. وقد حل بنك الانماء الصناعي محل صندوق الانماء الصناعي الذي كان قد أنشئ في عام ١٩٥٧[٢].

د - بنك الاسكان:

تأسس بنك الاسكان في عام ١٩٧٤ بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤. وقد جاء تأسيس هذا البنك بهدف المساعدة في مواجهة أزمة السكن التي كانت تمر بها المملكة. ويقدم بنك الاسكان لعملائه نوعين من القروض: القروض الفردية باسعار فائدة تشجيعية لغايات بناء أو شراء المساكن الذاتية للأفراد وضمن مواصفات محددة تتناسب مع ذوي الدخل المحدود، والقروض التجارية، التي يقدمها البنك بأسعار فائدة مساوية لاسعار الفائدة التي تقرض بها البنوك التجارية، إلى من يرغب في بناء أو شراء المنازل بقصد المتاجرة أو المنازل ذات المواصفات العالية.

---

(١) Jamal Salah, Op. cit., p. 238 .

(٢) Ibid., p. 238 .

وعلاوة على إقراض العملاء من الأفراد، يقدم بنك الاسكان التمويل لمؤسسة الاسكان، وللشركات التي تقوم ببناء المشاريع السكنية. كما ويسهم أيضاً في رؤوس أموال الشركات التي تنتج مواد البناء. وقد بلغ عدد فروع بنك الاسكان في المملكة (١٠٤) فروع في نهاية عام ١٩٩٣.

هـ - بنك تنمية المدن والقرى:

تأسس بنك تنمية المدن والقرى في عام ١٩٧٩ بموجب القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٩، ليحل محل صندوق قروض البلديات والقرى الذي كان قد تأسس عام ١٩٦٦[1]. ويقدم هذا البنك القروض للمجالس البلدية والقروية لتنفيذ مشاريعها التنموية. إلا أن الفوائد على قروض البنك للمجالس القروية تقل بمعدل ٥,١٪ عن الفوائد على قروضه للمجالس البلدية. وبالاضافة إلى التمويل الذي يقدمه البنك للمجالس البلدية والقروية فإنه يتولى إدارة القروض التي تعقدها تلك المجالس مع غيرها، ويقدم لها المشورة الفنية أيضاً، علاوة على قبوله للودائع منها.

وبالنظر إلى طبيعة عمليات مؤسسات الاقراض المتخصصة، فإنه يلاحظ أن بنك الاسكان هو المؤسسة الوحيدة من بين تلك المؤسسات التي تعمل وفقاً للمبادئ التجارية. أما بقية المؤسسات فتمنح القروض بشروط ميسرة نسبياً، وتعتمد أساساً على رؤوس أموالها والاقتراض من البنك المركزي الاردني والحكومة، اضافة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

ومن حيث ملكية رأس المال، فإن الحكومة تمتلك رؤوس أموال جميع هذه المؤسسات باستثناء بنك الاسكان، وبنك الانماء الصناعي، والمنظمة التعاونية التي تشترك الحكومة في ملكيتها مع القطاع الخاص.

و- المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري:

تم في عام ١٩٩٢ دمج مؤسسة الاسكان مع مؤسسة التطوير الحضري تحت اسم

---

(١) عدنان الهندي ومحمد جاسر، نشأة وتطور التشريع المصرفي في الاردن: ١٧٢.

المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري. وقد انشئت مؤسسة الاسكان في عام ١٩٦٥ بهدف الاسهام في حل أزمة السكن التي يواجهها ذوو الدخول المحدودة بشكل خاص. وتتولى المؤسسة المندمجة تنفيذ مشاريع الاسكان بنفسها أو عن طريق التعاقد مع غيرها للغاية ذاتها، وتقوم ببيع ما تنشئه من مساكن للمواطنين ذوي الدخول المحدودة خاصة موظفي القطاع العام. ويتم تسديد اثمان المساكن للمؤسسة من قبل المستفيدين بالتقسيط وعلى مدى ٢٠ - ٣٠ عاماً.

ويذكر أن المؤسسة قد تمكنت من انجاز عدد من مشاريع الاسكان والتطوير الحضري الحيوية سواءً كانت ممولة من الايرادات الذاتية للمؤسسة أو من القروض. ومن أهم تلك المشاريع، مشروع اسكان ابو نصير، ومشروع اسكان الرصيفة، ومشروع اسكان بيت راس.

٤ - المؤسسات المالية غير البنكية:

تشمل هذه الفئة من المؤسسات شركات الوساطة المالية، أو شركات التوفير والإقراض العقاري. ويذكر أنه مع توقف البنك المركزي عن الترخيص لبنوك تجارية جديدة عام ١٩٧٨، لاحظ أن السوق المصرفي لا يزال يفتقر إلى العديد من الخدمات الحديثة الموجودة في الأسواق المصرفية المتطورة، ومن أبرزها عمليات الوساطة المالية في أسواق رأس المال، كتعهدات الاصدار والقروض المجمعة، وعمليات إدارة المحفظة المالية بالنيابة عن العميل. وقد قام البنك المركزي ايضاً بتشجيع انشاء مؤسسات الادخار العقاري لتمارس منح القروض لتمويل بناء المساكن، ومشروعات التطوير العقاري بشكل عام.

وقد كان الاقبال على تأسيس هذه المؤسسات قوياً حيث تأسس بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢ ثماني مؤسسات مالية، واحدة للادخار العقاري هي شركة داركو، بينما تخصصت المؤسسات السبع الباقية في أعمال الوساطة المالية. وهذه المؤسسات هي: المالية العربية (الأردن) (١٩٧٩)، والاردنية للأوراق المالية (١٩٨٠)، والأهلية للاستثمارات المالية (١٩٨١)، وبيت التمويل الأردني (١٩٨١)، وبيت الاستثمار الاسلامي (١٩٨١)، والمال والائتمان (١٩٨٢)، والأردن للاستثمار والتمويل (١٩٨٢). أما شركة داركو فقد تأسست سنة ١٩٨٢ لتصبح ثاني شركة ادخار عقاري في الأردن بعد شركة ريفكو التي كانت قد تأسست عام ١٩٦٠. كما تأسس بعد عام ١٩٨٢ شركتان للادخار والاستثمار العقاري هما: شركة بيت المال للاستثمار والتمويل (بيتنا)، وشركة عقاركو.

وتتلخص الأعمال المسموح لمؤسسات الوساطة المالية أن تقوم بها في: قبول الودائع المتوسطة وطويلة الاجل بالدينار الاردني والعملات الأجنبية، بالاضافة إلى اصدار شهادات الايداع، وأدوات الائتمان، والتعامل في الاذونات والسندات الحكومية الصادرة عن الحكومة الأردنية، والتعامل بالعملات الأجنبية والصرافة. كما تقوم هذه المؤسسات بالعمل كوسيط في سوق عمان المالي. ويمكنها أن تتعامل بالأسهم لحسابها الخاص أو لحساب عملائها، وأن تشارك في تغطية وتعهد إصدارات الأوراق المالية، فضلاً عن إدارة وتبديل المحفظة المالية لعملائها(١).

وفي جانب التمويل والاستثمار، تقوم هذه المؤسسات بتأسيس المشروعات أو الشركات المستقلة أو التابعة، وتساهم في تمويل المشروعات الاقتصادية، وتملك المعدات والآليات واستئجارها وإعادة تأجيرها. كما تقوم هذه الشركات بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية لغايات تمويل المشاريع التنموية المختلفة لآجال متوسطة وطويلة، ولا تقل مدتها - بأي حال - عن ستة أشهر.

أما مؤسسات الادخار العقاري، فتقوم - من جهة - بقبول حسابات التوفير ضمن برامج مسبقة، وتقوم - من جهة أخرى - باستثمار حصيلة تلك الودائع في منح القروض والسلف لتمويل بناء المساكن، والمنشآت العقارية، والتطوير العقاري بشكل عام، إلى جانب تملكها للعقارات والسندات والأسهم وبيعها. كما تسمح لها التشريعات النافذة بتأسيس شركات منفعة متبادلة أو استثمار مشترك واصدار الشهادات والأسهم.

وبعد عمليات الاندماج والتحول إلى بنوك استثمار التي شهدتها مختلف المؤسسات المالية منذ عام ١٩٨٩م، فقد تبقى في نهاية عام ١٩٩٣م شركة واحدة للادخار العقاري هي شركة بيتنا.

٥ - الصرافون:

يتبع الأردن في مجال التعامل بالعملات الأجنبية وخصوصاً عمليات بيع وشراء هذه العملات سياسة الباب المفتوح، وذلك منذ أوائل الخمسينات. وحتى منتصف

---

(١) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن: ١٦ - ٢٢.

السبعينات كان الترخيص للصرافين الافراد يتم من قبل البنك المركزي بحيث يقوم الصراف ببيع العملة الاجنبية وشرائها دون السماح له باجراء أي نوع من التحويلات الخارجية.

وفي عام ١٩٧٦ صدر قانون أعمال الصرافة رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٦[1] لتنظيم أعمال الصرافة في المملكة. وبموجب هذا القانون تم تحويل الصرافين المرخصين إلى شركات قسمت إلى فئتين:

أ - الفئة الأولى: وتشمل الشركات المساهمة العامة والخصوصية التي لا يقل رأسمالها عن (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف دينار.

ب - الفئة الثانية: وتشمل الشركات المساهمة الخصوصية والشركات العادية العامة التي لا يقل رأسمالها عن (٢٥,٠٠٠) خمسة وعشرين ألف دينار.

وقد حدد القانون الأعمال التي يمكن لكل فئة أن تمارسها، كما حدد النطاق الجغرافي لعمل تلك الفئات.

وفي عام ١٩٨٠ تم رفع رؤوس أموال شركات الصرافة بحيث أصبح (٢٥٠) ألف دينار للشركات المساهمة العامة أينما كانت والشركات المساهمة الخصوصية في مدينة عمان، و (١٠٠) ألف دينار للشركات المساهمة الخصوصية والعادية العامة في المدن الرئيسية، و (٢٥) ألف دينار للشركات المساهمة الخصوصية والعادية في باقي مدن المملكة.

وفي أواخر عام ١٩٨٨، ونتيجة للمضاربات الشديدة التي شهدها سوق الصرافة في الاردن على سعر صرف الدينار، ولعدم تقيد شركات الصرافة بأحكام قانون الصرافة الاردني والتعليمات الصادرة بمقتضاه، أصدر الحاكم العسكري في ١٩٨٩/٢/٢٨ قراراً يقضي بالغاء تراخيص جميع شركات الصرافة العاملة في المملكة، وتكليف البنوك التجارية والشركات المالية المرخصة بتقديم خدمة الصرافة للجمهور.

وبعد غياب استمر ما يزيد على الثلاث سنوات، أعاد البنك المركزي ترخيص

---

(١) وزراة المالية، الجريدة الرسمية، العدد رقم ٢٦٥٥.

شركات الصرافة بموجب قانون مراقبة أعمال الصرافة في المملكة رقم (٢٦) الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٤/٣٠. وبموجب هذا القانون تم تحويل الصرافين المرخصين إلى ثلاثة أنواع من الشركات هي:

١ - شركة التضامن.

٢ - شركة التوصية البسيطة.

٣ - شركة التوصية بالأسهم.

كما حدد هذا القانون، الحد الأدنى لرأسمال كل شركة وذلك على النحو التالي:

١ - إذا مارس الصراف مهنة الصرافة داخل حدود أمانة عمان الكبرى، يجب ألا يقل رأسماله المدفوع في اي وقت عما يلي:

أ - ربع مليون دينار لشركة التضامن.

ب - نصف مليون دينار لشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم.

ج - مليون دينار لأي نوع من الشركات الأخرى.

٢ - أما إذا مارسها خارج حدود أمانة عمان الكبرى، فيجب ألا يقل رأس المال المدفوع عن مائة ألف دينار مهما كان نوع الشركة.

ولتحديد أسس ترخيص شركات الصرافة وتنظيم أعمالها بموجب قانون البنك المركزي وقانون مراقبة أعمال الصرافة المشار إليه، ونظام الرسوم الصادر بمقتضاه لعام ١٩٩٢، تم اصدار تعليمات مراقبة أعمال الصرافة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢ وكذلك تعليمات وشروط ترخيص شركات الصرافة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠، وذلك بموجب قراري مجلس ادارة البنك رقم (٩٢/٧٢)، (٩٢/١١٠) على الترتيب. وقد أوكلت مهمة تنفيذ أحكام قانون مراقبة أعمال الصرافة إلى دائرة جديدة تم استحداثها وسميت دائرة مراقبة اعمال الصرافة. وقد باشرت هذه الدائرة مهامها بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٢.

ومن الجدير بالذكر أن عدد شركات الصرافة المرخصة العاملة بلغ (٥٠) شركة حتى نهاية عام ١٩٩٣.

٦ - مكاتب التمثيل:

عندما توقف البنك المركزي عن ترخيص فروع البنوك الأجنبية للعمل في الأردن، كان لا بد من ايجاد صيغة بديلة تمكن تلك البنوك من متابعة علاقاتها المالية مع الاردن. وتوثيقاً لهذه العلاقات المالية والبنكية، فقد تم في عام ١٩٧٨ السماح لتلك البنوك بافتتاح مكاتب تمثيل لها في الاردن تكون مهمتها تمثيل البنك أو الشركة المالية الأجنبية أمام السلطات الرسمية، وتتولى رعاية مصالح البنك أو الشركة في الاردن دون أن تمارس أي عمل من الأعمال المصرفية، أو تروج له بقصد تحقيق الأرباح.

وقد تم الترخيص لهذه المكاتب بموجب أحكام نظام مكاتب التمثيل رقم (١١) لعام ١٩٧٧، والنظام المعدل له رقم (٨٥) لعام ١٩٨١. وقد بلغ عدد مكاتب التمثيل المرخص لها العمل في الاردن حتى نهاية عام ١٩٩٣ مكتبين.

٧ - مؤسسات الادخار والاستثمار التعاقدي:

بالاضافة إلى المؤسسات السابق ذكرها، يشتمل الجهاز المالي الاردني على عدد لا بأس به من المؤسسات المالية غير المصرفية التي تهدف إلى حشد وتجميع الموارد المالية المحلية، وتوجيه تلك الموراد إلى الأقنية الاستثمارية التي تخدم الأهداف التنموية العامة في البلاد. وفيما يلي نبذة عن كل من هذه المؤسسات:

أ - صندوق توفير البريد:

باشر صندوق توفير البريد أعماله في شهر أيلول من عام ١٩٧٤[١]، وقد بدأ الصندوق عمله بثمانية فروع في مدينة عمان، ثم أخذ بالانتشار في مدن وقرى المملكة التي لا تصلها الخدمات المصرفية التقليدية حتى أصبح الآن يغطي جميع المكاتب البريدية في المملكة. حيث وصل عدد فروعه مع نهاية عام ١٩٩٣ (٣٥٠) فرعاً.

ويهدف الصندوق إلى تجميع واجتذاب المدخرات من صغار المودعين، ويدفع لعملائه فوائد على حسابات التوفير تزيد عادة بمقدار ١٪ عن متوسط معدلات الفائدة

---

(١) تأسس الصندوق بموجب القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٤.

المماثلة لدى البنوك التجارية، فضلاً عن تقديم بعض الحوافز التشجيعية كبرنامج التوفير من أجل التعليم.

ويقوم الصندوق باستثمار الودائع المتجمعة لديه في المشاريع التنموية عن طريق الاكتتاب في أسهم الشركات أو في اسناد القرض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة، بالاضافة إلى استثماراته في سندات التنمية الحكومية.

ب - المؤسسة الأردنية للاستثمار (صندوق التقاعد سابقاً):

تأسس صندوق التقاعد في عام ١٩٧٦ بموجب القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٦. وقد جاء تأسيس الصندوق بهدف تخفيف الأعباء والالتزامات التي كانت تتحملها الحكومة بموجب أحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري ونقلها ليتحملها الصندوق بحيث يدفعها من الأرباح التي يحققها نتيجة استثمار أمواله. وقد تحددت موارد أموال الصندوق بموجب المادة (٧) من القانون في رأس المال الذي تم توفيره من أرباح إعادة تقييم الذهب لدى البنك المركزي في عام ١٩٧٦، وفي عائدات التقاعد، بالاضافة إلى ارباح استثمارات الصندوق والمبالغ التي تخصص بموجب قانون الموازنة العامة أو تلك التي يخصصها مجلس الوزراء من أرباح البنك المركزي.

ويقوم الصندوق بتوظيف هذه الأموال في استثمارات حقيقية ومالية بما في ذلك انشاء الشركات الصناعية، واقامة المشروعات الأردنية - الأجنبية، والترويج لها، ودعم السوق المالي.

وخلال الفترة الماضية من عمر الصندوق، لم يتم تخصيص أية مبالغ له من الموازنة العامة، واقتصرت الزيادات في رأس ماله على المخصصات المقتطعة من أرباح البنك المركزي. إلا أن العائد على استثمار الصندوق ظل دون المستوى الكافي لتغطية الالتزامات التقاعدية مما حال دون قيام الصندوق بالوظيفة التي أنشئ من أجلها. ولذلك فقد قررت الحكومة - في منتصف عام ١٩٨٨ - الغاء قانون صندوق التقاعد، وتحويل الصندوق إلى مؤسسة استثمارية عامة هي المؤسسة الأردنية للاستثمار، تقوم باستثمار رأس مالها وعائداتها في المشروعات التنموية، وذلك بموجب القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨[١].

---

(١) وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد (٣٥٨٠) الصادر بتاريخ ١٩٨٨/١١/١.

ج - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:

أنشئت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في عام ١٩٧٨ بموجب القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨. وهي مؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً، ولها شخصية اعتبارية. ويخضع لقانون الضمان الاجتماعي جميع العاملين في الدولة في المؤسسات التي بها (٥) عمال فأكثر من غير المشمولين بقانوني التقاعد المدني والعسكري. وبالاضافة إلى الراتب التقاعدي توفر المؤسسة للمشمولين بقانونها جميع التأمينات الاجتماعية كالتأمين ضد إصابات العمل، وأمراض المهنة، والتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة.

وتشكل الفوائض المدورة الناتجة عن المساهمات التأمينية للمشمولين بنظام الضمان الاجتماعي المورد الرئيسي والوحيد لمؤسسة الضمان الاجتماعي. وتقوم المؤسسة بدورها باستثمار هذا الفائض في المجالات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية في المملكة، بما يضمن حدا من الأرباح لضمان قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستقبلية.

وقد بدأت المؤسسة بتطبيق القانون على مراحل، ففي المرحلة الأولى تم تطبيقه على المؤسسات التي يعمل بها (١٠٠) عامل فأكثر وذلك في أواخر عام ١٩٧٩. وفي عام ١٩٨٠ تم تطبيقه على المؤسسات التي يعمل بها (٥٠) عاملاً فأكثر، ثم في عام ١٩٨١ تم تطبيقه على المؤسسات التي يعمل بها (٢٠) عاملاً فأكثر، وفي عام ١٩٨٤ تم توسيع إطار تطبيق القانون ليشمل المؤسسات التي يعمل بها (١٠) عمال فأكثر.

وفي عام ١٩٨٧ توسعت مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل العاملين في الشركات التي تستخدم خمسة أشخاص فأكثر، وكذلك العاملين الأردنيين في البعثات الدبلوماسية والمنظمات العربية والأجنبية والدولية، هذا بالاضافة إلى اشتمالها على العاملين لدى صاحب عمل يشغل أقل من خمسة أشخاص. ولم تقتصر مظلة الضمان عند هذا الحد، بل أتاحت الفرصة أمام كل مواطن أردني فرد لم يشمله الضمان أن يتقدم بطلب الاشتراك في تأمين تقاعد الشيخوخة والعجز والوفاة.

٨ - سوق عمّان المالي:

باشر سوق عمان المالي أعماله في مطلع عام ١٩٧٨ كمؤسسة مالية عامة لها

شخصيتها الاعتبارية واستقلالها المالي[1]. وهو سوق لتبادل الأوراق المالية من أسهم وسندات، بالاضافة إلى كونه مسؤولاً عن تطوير كل من سوق الأوراق الأولية والثانوية في الاردن وترويجهما، وتنظيم عمل المشاركين في السوق، وتقديم الخبرات اللازمة لهم.

وبموجب قانون سوق عمان المالي، فإن كل شركة أردنية مساهمة عامة يزيد رأسمالها المدفوع على (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار أردني تسجل حكما في السوق. أما الشركات المساهمة الأخرى فيحق لها أن تطلب إدارج أسهمها في السوق بغض النظر عن حجم رأسمالها شريطة أن تكون قد نشرت ميزانيات آخر سنتين ماليتين. ولا يسمح قانون الشركات (المادة ١٢٤/أ) بتداول الأسهم إلا عندما يبلغ الجزء المدفوع من قيمة أسهمها ٥٠٪ من إجمالي القيمة الاسمية.

وبالاضافة إلى تداول الأسهم، فإنه يتم في سوق عمان المالي تداول السندات الحكومية، واسناد القروض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة، بالاضافة إلى عمليات تحويل ملكية الأسهم، وانتقال الملكية عن طريق الارث وانتقالها بين الأصول والفروع بما في ذلك العمليات التي تتم خارج حدود المملكة حيث يجب تسجيلها في مكاتب السوق.

وبالاضافة إلى قاعة السوق النظامية، تم في سوق عمان المالي استحداث قاعة للسوق الموازية، يتم فيها تداول أسهم الشركات غير المدرجة في السوق النظامية، نتيجة لعدم تسديد ٥٠٪ من قيمتها الاسمية.

ومن الجدير بالذكر، أنه قبل انشاء سوق عمان المالي كانت عملية بيع الاسهم وشرائها تتم من خلال مكاتب تتولى مهمة الترويج لتلك الأسهم، والتوسط بين البائع والمشتري مقابل عمولات مرتفعة نسبياً. ولا يخفى أن هذه العملية كانت توقع الغبن بأحد طرفي الصفقة إن لم يكن بالطرفين معاً، سواء كان ذلك نتيجة لعدم توافر قوى العرض والطلب بمعنى الكلمة أم نتيجة لعمليات التضليل التي كان يقوم بها بعض اصحاب تلك المكاتب.

---

(١) تم انشاء سوق عمان المالي بموجب القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦. إلا أنه تأخر في مباشرة العمل بسبب الاجراءات والترتيبات التنظيمية.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

١ – أحمد الحوراني: المؤسسات المصرفية في الاردن، البنك المركزي الاردني، ١٩٧٨.

٢ – البنك العربي المحدود: البنك العربي ١٩٣٠ – ١٩٥٥: خمس وعشرين سنة في خدمة الاقتصاد العربي، عمان ١٩٥٥.

٣ – البنك المركزي الأردني:

أ – البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاما ١٩٦٤ – ١٩٨٩، عمان، تشرين الأول ١٩٨٩.

ب – الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، عمان، تشرين الأول ١٩٨٩.

جـ – بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ – ١٩٨٣)، عمان، ١٩٨٤.

٤ – عدنان الهندي ومحمد جاسر: نشأة وتطور التشريع المصرفي في الأردن، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي الأردني، ١٩٨٢.

٥ – منيب الماضي وسليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، الطبعة الاولى، عمان، ١٩٥٩.

٦ – وزارة المالية، «الجريدة الرسمية» عمان، أعداد مختلفة.

ثانياً: المصادر والمراجع بالانجليزية:

1 - Sa'id B. Himadeh, Editor. "Economic Organization of Palestine", American University Of Beirut, Beirut 1939.

2 - Jamal Salah. "The Role of the Financial System in the Economic Development of Jordan", Unpublished Ph. D. Thesis, University of Keele (U.K.), Sept. 1979.

3 - Umayya Salah Toukan. "An Analysis of Central Banking in Jordan", M.B.A. Thesis, American University of Beirut, June 1970, Published by the Central Bank of Jordan, October 1974.

4 - Jordan Currency Board:

(A) Report of JCB for the period 12th July, 1949 to 31 st. March 1951, Amman, 1951.

(B) Report of JCB for year end 31/3/1958, Amman, 1958.

فهرس المحتويات

منشورات

لجنة تاريخ الأردن

رقم (٣٧)

ذو الحجة ١٤١٤هـ

أيار (مايو) ١٩٩٤م

لجنة تاريخ الأردن

بواسطة

المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية

(مؤسسة آل البيت)

العنوان البريدي: ص.ب (٩٥٠٣٦١) عمّان - الأردن

العنوان البرقي: آل البيت - عمّان

التلكس: 22363 Albait Jo, Amman - Jordan

الفاكس: ٨٢٦٤٧١

الهاتف: ٨١٥٤٧١ - ٨١٥٤٧٤

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية

(١٢٨/٢/١٩٩٤)

منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
	أولاً: سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن:		
١	الأردن في العصور الحجرية (الطبعة الثانية)	الاستاذ الدكتور زيدان كفافي	٤,٠٠٠
٢	جنوبي بلاد الشام: تاريخه وآثاره في العصور البرونزية	الاستاذ الدكتور خير نمر ياسين	٤,٠٠٠
٣	تاريخ الأردن منذ الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي	الاستاذ الدكتور محمد خريسات	٢,٥٠٠
٤	قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية	السيد عليان الجالودي والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	١,٥٠٠
٥	النشر والمطابع والمكتبات	الدكتور فاروق منصور	١,٠٠٠
٦	الأردن: دراسة جغرافية	الاستاذ الدكتور صلاح الدين البحيري	١,٠٠٠
٧	التعليم العام في الأردن	الاستاذ الدكتور أحمد يوسف التل	١,٥٠٠
٨	برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الأردن	السيد عبد الكريم المومني	١,٠٠٠
٩	التعليم المهني في الأردن	الدكتور المهندس منذر واصف المصري	٣,٥٠٠
١٠	تطور وسائط النقل في الأردن (١٩٠٠-١٩٨٨م)	الاستاذ الدكتور يوسف صيام	١,٥٠٠
١١	القصة القصيرة في الأردن	الاستاذ الدكتور عبد الرحمن ياغي	٣,٠٠٠
١٢	الاسكان في الأردن	المهندس حمد الله النابلسي	١,٠٠٠
١٣	الحياة النيابية في الأردن (١٩٢٠ - ١٩٩٣م)	السيد هاني خير	٢,٥٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
١٤	تطور التجارة الخارجية في الأردن (١٩٢١ - ١٩٩١م)	الدكتور منذر الشرع	١,٠٠٠
١٥	منطقة البلقاء والكرك ومعان ١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م	السيد محمد سالم الطراونة والاستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	١,٥٠٠
١٦	العمل التطوعي ورعاية المعوقين في الأردن	الدكتور عبد الله الخطيب	٠,٥٠٠
١٧	البيئة السياسية وتطور أعمال البريد في الأردن	الدكتور سعد أبو دية	١,٠٠٠
١٨	الصحة في الأردن	الدكتور عادل زيادات	٢,٠٠٠
١٩	الشعر في الأردن	الدكتور سمير قطامي	١,٠٠٠
٢٠	المسرح في الأردن	الدكتور مفيد حوامدة	١,٠٠٠
٢١	القضاء النظامي في الأردن	الدكتور مفلح القضاة	١,٥٠٠
٢٢	التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن	الدكتور محمد سعيد النابلسي	١,٠٠٠

ثانياً: سلسلة كتب المطالعة:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٢٣	امارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦م	السيد سليمان موسى	٤,٥٠٠
٢٤	تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٧م (الطبعة الثانية)	الدكتور حازم نسيبة	٣,٥٠٠
٢٥	السكان والحياة الاجتماعية	الدكتور أحمد الربايعة والدكتور أحمد حمودة	٢,٠٠٠
٢٦	الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى	السيد سليمان موسى	٤,٠٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)

ثالثاً: سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٢٧	التجربة الحزبية في الأردن (الطبعة الثانية)	الدكتور عبدالله نقرش	٢,٠٠٠
٢٨	الأردن ومؤتمرات القمة	الاستاذ الدكتور محمد ابراهيم فضة	١,٥٠٠
٢٩	التعاون الأردني الخليجي في ميادين التنمية	الدكتور صالح خصاونة	١,٥٠٠
٣٠	الأوقاف والمساجد وتطور التعليم الديني	الدكتور محمد راكان الدغمي والدكتور صالح ذياب الهندي	٢,٥٠٠
٣١	الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى من خلال جريدة القبلة	الدكتورة سهيلة الريماوي	١,٥٠٠
٣٢	العمل والعمال في الأردن	الدكتور منصور العتوم	١,٠٠٠
٣٣	القضاء العشائري في الأردن	الدكتور محمد أبو حسان	٢,٠٠٠

رابعاً: سلسلة المصادر والمراجع:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٣٤	فهرس الرسائل الجامعية عن تاريخ الأردن	باشراف الدكتور فاروق منصور	٢,٠٠٠

